كلية الحقوق
جامعة القاهرة

الحماية الجنائية لأموال الشركات المساهمة
"دراسة مقارنة"

Criminal Protection of the Joint Stock Companies' Funds
"Comparative Study"

رسالة لنيل درجة الدكتوراة في الحقوق

إعداد الباحث
إسلام أحمد عبد العاطي الهرمي
المدرس المساعد بقسم القانون الجنائي
كلية الحقوق - جامعة القاهرة

لجنة الحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ أحمد عوض بلال أستاذ القانون الجنائي وعميد كلية الحقوق جامعة القاهرة الأسبق	رئيسًا
الأستاذ الدكتور/ مدحت عبد الحليم رمضان أستاذ القانون الجنائي ورئيس قسم القانون الجنائي الأسبق	مشرفًا وعضوًا
الأستاذ الدكتور/ عبد التواب معوض الشوربجى أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق - جامعة الزقازيق	عضواً

إهداء

إلى روح والدي الغالي المستشار أحمد عبد العاطي الهرمي الذي كان دوماً وأبداً يشجعني على العلم والبحث وكان دوماً يذكرني بمكانة العلماء ودور رسالتهم مما يجعلهم ورثة للأنبياء، وذلك إعمالاً لقوله تعالي: "يَرْفَعُ اللهُ الذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ والذِينَ أُوتوا العِلْمَ دَرجاتٍ" (سورة المجادلة : ١١)، وكذلك إعمالاً لما روى عن أبي داود والترمذي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه وغيرهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في ضمن حديث:"إن العلماء ورثة الأنبياء وإن الأنبياء لم يورّثوا دينارًا ولا درهمًا، إنَّما ورَّثوا العلم، فمن أخذَه أخذ بحظٍّ وافر".

إلى كل من ساعدني في إتمام هذا الهدف النبيل من مشرفي العزيز الغالي معالي الأستاذ الدكتور مدحت عبد الحليم رمضان الذي لا يزال دائماً وأبداً يدعمني بكل سبل الدعم العلمي والمعنوي وتقديم كل سبل العون لكي أصل إلى هذه المرحلة وقد أثرى هذا المؤلف بعلمة الغزير وخبراته العملية، فله مني جزيل الشكر والعرفان.

إلى أستاذي القدير معالي الأستاذ الدكتور أحمد عوض بلال الذي علمنا من العام الأول في كلية حقوق جامعة القاهرة حب القانون وجعل منه رسالة سامية وأود أن أقدم شكري وعرفاني لملاحظات سيادته الغالية التي أثرت هذا العمل وزادته قيمة، فله مني جزيل الشكر العرفان.

إلى أمي وأخواتي وزوجتي الذين تحملوا هذا المجهود العظيم لكي أصل إلى هذه المرحلة وأتقدم للحصول على درجة الدكتوراة في القانون الجنائي، فلهم مني جزيل الامتنان والعرفان.

إلى كل من وجهني وأرشدني في حياتي المهنية لأصل لهذا الحدث الجلل، أود أن أشكركم شكراً جزيلا، وأدعو الله عز وجل أن يكون هذا العمل والمؤلف خالصاً لوجهه الكريم.

الباحث/ إسلام الهرمي

المقدمة

١- تمهيد

تعد الجرائم الاقتصادية وجرائم الشركات من أهم صور الإجرام في العصر الحديث، حيث تعددت أشكال ارتكاب الجرائم وطرقها؛ بهدف الحصول على أرباح طائلة سواء بطرق مشروعة أم غير مشروعة، وبغير القنوات القانونية التي حددها المشرّع. وتتحد في بعض الأحيان الغايات غير المشروعة لأصحاب الأعمال مع بعض القائمين على شئون الاقتصاد والسياسة؛ مما أدى إلى ارتباط الجرائم الاقتصادية على نحو كبير بفساد الذمم، وانتشار الفساد في بعض الأشخاص القائمين على مؤسسات الدولة.

وقد تم تناول هذا النوع من الجرائم منذ عام ١٩٣٩ عن طريق العالم إيدوين ساذرلاند[1] فكان أول من أطلق مصطلح White Collars Crimes جرائم ذوي الياقات البيضاء وقد عرفها بأنها جريمة ترتكب بواسطة شخص ذو مركز اجتماعي مرموق خلال ممارسته لوظيفته. ويسمى هذا النوع من الجرائم بعدة مسميات أخري على غرار جرائم ذوي الياقات البيضاء من ضمنها: الجريمة الاقتصادية Economic Crime، جرائم الشركات Corporate Crimes، انحراف النخبة Elite Deviance وكل هذه المسميات إنما تدور في فلك واحد وهو ارتكاب جرائم من قبل كيانات اقتصادية أو من قبل القائمين على إدارة هذه الكيانات، لذلك قد يثار بصدد هذه الجرائم المسئولية الجنائية للقائمين على إدارة هذه الكيانات أو الشركات من رئيس مجلس الإدارة، مجلس الإدارة أو الجمعيات العمومية التي تمثل قرارات

[1] Thirty fourth Annual Presidential Adress delivered at Philadelphia, December 27, 1939 in joint meeting with the American Economic Society (its Fifty-second), publish at American Sociological Review, Volume 5, February 1940, Number 1.

الفهرس

المقدمة ..... - ٥ -

الباب الأول حماية أموال الشركات المساهمة من الناحية الموضوعية ..... - ١٤ -

الفصل الأول حماية أموال الشركات المساهمة المملوكة كليةً لأفراد القانون الخاص ..... - ١٦ -

المبحث الأول جناية اختلاس أموال الشركات المساهمة ..... - ١٨ -

المبحث الثاني جريمة الإخلال العمدي والغش في تنفيذ العقود ..... - ٣٥ -

المبحث الثالث جرائم الرشوة في مجال المشروعات الخاصة ..... - ٥٤ -

الفصل الثاني حماية أموال الشركات المساهمة التي تعد أموالها أموالًا عامة أو في حكم المال العام ... - ٨٢ -

المبحث الأول مفهوم المال العام ومعياره وفقًا لأحكام القانون المصري ..... - ٨٤ -

المبحث الثاني تقييم معيار المال العام في ضوء أحكام قانون العقوبات المصري ..... - ٩٧ -

الباب الثاني حماية أموال الشركات المساهمة من الناحية الإجرائية ..... - ١٧٧ -

الفصل الأول الحماية الإجرائية العامة للشركات المساهمة كافة ..... - ١٧٩ -

المبحث الأول الصلح كأحد أهم سبل حماية أموال الشركات المساهمة وبديل من أهم بدائل تحريك الدعوى الجنائية ..... - ١٨٠ -

المبحث الثاني انشاء محاكم متخصصة بنظر المنازعات الاقتصادية حماية لاستثمارات الشركات.... - ٢٩٣ -

المبحث الثالث أخذ رأي الوزير المختص قبل تحريك الدعاوى الجنائية ضد المستثمرين ..... - ٣٠١ -

الفصل الثاني الحماية الإجرائية الخاصة بالشركات المساهمة التي تعد أموالها أموالًا عامة أو في حكم المال العام ..... - ٣٠٣ -

المبحث الأول تبني المشرع لقواعد خاصة ببدء حساب مدد التقادم للدعاوى الجنائية المرتبطة بجرائم المال العام. ..... - ٣٠٤ -

المبحث الثاني القواعد الإجرائية الخاصة بانشاء محاكم مختصة بنظر قضايا المال العام والتوسع في سلطات التحقيق والاتهام بالنسبة للنيابة العامة ..... - ٣٠٩ -

المبحث الثالث توسع المشرع في التصالح في جرائم الباب الثاني من الكتاب الرابع من قانون العقوبات المصري ..... - ٣١٦ -

المبحث الرابع حيلولة تقادم الدعوى الجنائية دون القضاء بالعقوبات المالية على المتهم ..... - ٣١٧ -

المبحث الخامس التطور التشريعي بخصوص منع المتهم وزوجه وأولاده القصر من التصرف أو إدارة أمواله ..... - ٣١٨ -

المبحث السادس السماح بوجود الدعوى المدنية بالرد استقلالًا عن الدعوى الجنائية أمام القضاء الجنائي ..... - ٣٣٣ -

المبحث السابع عدم إمكانية الطعن على عقود الدولة من غير أطراف هذه العقود ..... - ٣٤١ -

الخاتمة ..... - ٣٤٨ -

النتائج والتوصيات ..... - ٣٥١ -

قائمة المراجع ..... - ٣٥٣ -

مستخلص الرسالة:

تناولت هذه الدراسة موضوع الحماية الجنائية لأموال الشركات المساهمة من الناحية الموضوعية والاجرائية في التشريعات الحديثة، المصرية والمقارنة.

وبحثت في طبيعة وماهية تلك الحماية المقررة من الشارع لأموال الشركات المساهمة سواء المملوكة بالكامل لأفراد القانون الخاص أو تلك التي تعد أموالها أموالاً عامة وفي حكم المال العام.

فتناولت هذه الدراسة ماهية حماية أموال الشركات المساهمة من الناحية الموضوعية وماهية حماية أموال الشركات المساهمة من الناحية الإجرائية وتطبيقاتها في القانون المصري والمقارن.

ومن ضمن سبل تلك الحماية الموضوعية لأموال الشركات المساهمة التي تعد أموالها أموالاً عامة أو في حكم المال العام خضوع جرائم الاعتداء على أموالها لحماية مشددة حيث جرمه المشرع ذلك الاعتداء بفرض العقوبات المقررة لجناية اختلاس أموال الشركات المساهمة، وكذلك جريمة الإخلال العمدي والغش في تنفيذ العقود، وأيضاً جريمة رشوة العاملين في المشروعات الخاصة بصورتيها المخففة والمشددة.

كما تناولت الدراسة حماية أموال الشركات المساهمة من الناحية الإجرائية في وذلك من حيث الإطار العام للحماية الإجرائية لأموال كافة الشركات المساهمة سواء ذات المال العام أو الخاص حيث ناقشنا الصلح كأحد أهم سبل حماية أموال الشركات المساهمة وبديل من أهم بدائل تحريك الدعوى الجنائية.

كلمات البحث: مال عام – موظف عام – حماية أموال الشركات المساهمة – الصلح – التصالح.